مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٠٧

الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد بياجيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد ساديكوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/615، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إثيوبيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والسنغال، والسويد، وفرنسا، وكازاخستان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرئيس (تكلم بالصينية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يخطو مجلس الأمن اليوم، باتخاذه القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، خطوة هامة أخرى نحو المساعدة على دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. إننا نشكر المشاركين الآخرين في تقديم القرار على دعمهم.

فلا تتقدم على هذه المسألة أي أولوية أخرى بالنسبة للولايات المتحدة، ولهذا السبب فإننا نقود تحالفا يضم ٧٢ عضوا يخطو خطوات كبيرة في سبيل تحرير الأراضي من قبضة تنظيم داعش. وقد ظلت الولايات المتحدة تدعم الحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى إخراج داعش من الموصل، وتتعرض آخر معاقل داعش في سورية لضغط شديد. غير أن التهديد الذي تمثله أبعد ما يكون عن الانتهاء، حتى وهو يتراجع في سورية والعراق. فتنظيم الدولة سيواصل السعي إلى نشر إيديولوجيته وإلى زرع نزعة التطرف في جماعات جديدة في جميع أنحاء العالم. وسينشئ فروعا جديدة في أماكن جديدة؛ إن المقاتلين الذين تدربوا مع تنظيم الدولة في سورية قد شرعوا الآن العودة إلى ديارهم.

وعلى مجلس الأمن أن يثبت أنه قادر على التكيف مع هذه التهديدات المتغيرة، وهذا هو الهدف من القرار الذي اتخذناه اليوم. وتعترف أحكامه بأهمية التركيز، ليس على تنظيم الدولة فحسب، بل كذلك على فروعه أينما تظهر. كما إننا قمنا بمضاعفة التزامنا بتنفيذ هذه التدابير. ويحث القرار على المزيد من التعاون الدولي لوقف تمويل الإرهاب، ومنع الإرهابيين من السفر ووقف تلك الجماعات من حيازة الأسلحة. وقد أعدنا تأكيد دعمنا، بغية المساعدة على ضمان تنفيذ هذه الجزاءات بشكل كامل ومنصف، لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات ولأمين المظالم المختص به. وقد أضاف مجلس الأمن في قرار

اليوم، في خطوة هامة أخرى، ثمانية أفراد وكيانات جديدة إلى قائمة جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧. وهي تشمل قادة تنظيم الدولة في جنوب شرق آسيا والمقاتلين الأجانب من القوقاز، وأعمال الصرافة غير المشروعة والجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة في سورية، وهناك المزيد من التسميات قادمة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يضيف إلى قائمة الجزاءات، بانتظام، أسماء أي أفراد أو جماعات يرتبطون بتنظيم داعش أو بتنظيم القاعدة، أينما كانوا في العالم، بغية الاستفادة المثلى من هذه الأداة. ولكن، في حين أن تنفيذ الجزاءات أمر أساسي، إلا أنه يمثل جزءا واحدا فقط من استراتيجية أوسع نطاقا لهزيمة تنظيم الدولة والأيديولوجية المتطرفة العنيفة التي تغذيه. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل معا على منع الجماعات من أن تعلن الولاء لتنظيم الدولة وتصبح إحدى الجهات المنتسبة إليه. ويجب علينا تعبئة العمل لمعالجة مسألة مقاتلي تنظيم الدولة السابقين الذين يعودون أو ينتقلون إلى بلدان أخرى. فلا يمكننا السماح لهم بأن يصبحوا تهديدا جديدا في أماكن أخرى.

ويجب علينا أن نفعل المزيد، لا سيما هنا في الأمم المتحدة، لمساعدة البلدان على منع ومكافحة التطرف العنيف قبل أن يتجذر.

ومن أجل القيام بذلك، من الضروري أن نبني شراكات قوية مع المجتمع المدني والزعماء الدينيين والشباب والمجتمعات المحلية. ولا يهدد تنظيم داعش، وغيره من الجماعات المماثلة، أمننا فحسب، بل أيضا قيمنا مثل التسامح والكرامة الإنسانية والحرية. ولهذا السبب، وفي كل منطقة من مناطق العالم، يجتمع الناس من أتباع جميع الأديان على إدانة الإرهاب. وستواصل الولايات المتحدة قيادة هذا الجهد. إن التصويت بالإجماع اليوم يعزز التصميم العالمي على دحر الإرهاب أينما وجد.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن الجزاءات المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. وإذ نأخذ بعين الاعتبار الحجم والنطاق غير المسبوقين للتهديدات الناجمة عن تلك الجماعات على العلاقات الدولية، فإننا نتفق مع زملائنا من الولايات المتحدة. وقد اتُخذت اليوم خطوة هامة أخرى في اتجاه تعزيز نظام مكافحة الإرهاب. والآن، فإن جميع الدول، مدعوة دون استثناء، إلى الامتثال بشكل كامل وبأمانة لأحكام هذا القرار الهام المتخذ اليوم. ولا يمكن أن تكون ثمة معايير مزدوجة.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء حقيقة عدم مراعاة مواقف بعض الوفود بشكل كامل عند التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد نص بشأن هذه المسألة الرئيسية المتمثلة في المكافحة المشتركة للإرهاب. وأنا أشير أساسا إلى الاقتراح الروسي لفرض حظر شامل على أي روابط تجارية واقتصادية مع أي إقليم يخضع لسيطرة تنظيم داعش. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الإرهابيين منغمسون في طائفة واسعة من عمليات التهريب عبر الحدود للهيدروكربونات والسلع الأخرى. وتوفر لهم هذه الأعمال التجارية غير المشروعة عشرات الملايين من الدولارات في صورة إيرادات شهرية. وتُستخدم تلك الإيرادات لشراء الذخائر والأسلحة، مما يجعل من الصعب تطبيق تدابير قسرية ضدهم. ونحن ندعو إلى أن نواصل بقوة هذه التدابير، فضلا عن اتخاذ تدابير أخرى، لضمان فرض عزلة مالية ومادية وتقنية كاملة على الجماعات الإرهابية.

كما يساورنا القلق جراء حقيقة أن النص لا يتضمن إشارة إلى المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو أمر أصررنا عليه. فالمادة ١٠٣ تشير إلى أولوية الميثاق على المعاهدات الدولية الأخرى. وأهمية هذه الإشارة ترجع إلى ضرورة ضمان تنفيذ جزاءات مجلس الأمن تنفيذا تاما على الصعيد الوطني من قبل

جميع فروع الحكومة. ويتجلى موقفنا الثابت في أنه يجب كفالة الامتثال التام والكامل للميثاق. ومن دون ذلك، سيكون من المستحيل ضمان سلامة نظام الجزاءات. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بغية إحراز تقدم مستمر في مكافحة الإرهابيين، يتعين علينا حقا مواءمة جهود جميع أصحاب المصلحة. وهنا يكمن السبيل الوحيد لضمان الإنهاء الكامل والنهائي لخطر الإرهاب الذي يهدد الاستقرار العالمي. ونحن على استعداد للانخراط في جهود جماعية لتحقيق تلك الغاية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إثيوبيا باتخاذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن استعراض نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بموجب القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وأود أن أعرب عن تقديري للقائم على الصياغة الذي قاد بنجاح عملية الاستعراض، ولأعضاء المجلس على المرونة التي أبدوها. ومن دواعي سرورنا المشاركة في تقديم القرار.

إن إثيوبيا تجد نفسها في إحدى أكثر المناطق اضطرابا في أفريقيا، والتي تواجه زيادة مستويات الإرهاب والتطرف. ولذلك، فإن إثيوبيا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة آفة الإرهاب بغية ضمان تحقيق السلام والأمن في المنطقة، التي تشهد نشاطا كبيرا لحركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. وتقر إثيوبيا بأن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة دون إقامة التعاون الإقليمي والدولي المطلوب. وفي ضوء ذلك، فإن الجزاءات هي حقا إحدى أهم الأدوات الموجودة تحت تصرف مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب. وهذا هو السبب في أن نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة لا يزال بالغ الأهمية.

ويبرز تقرير الأمين العام (S/2017/467)، فضلا عن تقارير فريق الرصد، آثار القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) فيما يتعلق بتجريم تمويل الإرهاب والتدابير المتخذة لتجميد أصول أولئك الذين يدعمون المنظمات الإرهابية أو فرادى الإرهابيين وزيادة تكامل الاستخبارات المالية في أعمال مكافحة الإرهاب وجمع الأموال ونقلها، فضلا عن المسائل الأخرى المتصلة بمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نرى أن ثمة أهمية حيوية لتضمين القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) مسألة التصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، وعبارات تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، وصياغة محدثة بشأن عمل أمين المظالم، فضلا عن الإشارة إلى جميع قرارات المجلس الأخيرة وأحكامها الانتقالية، التي تعزز نظام الجزاءات. ونعتقد أنه في حال تنفيذ القرار تنفيذا سليما، فإنه سيشكل بالتأكيد أداة جيدة جدا لمكافحة تنظيمي داعش والقاعدة والمجموعات المنتسبة إليهما. ونأمل أن يسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي شاركنا في تقديمه. وأود أن أعرب عن امتناني للولايات المتحدة على أخذ زمام المبادرة لصياغة هذا القرار الهام.

لقد شهدنا عددا كبيرا من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتكتيكات في تطور. ومن الواضح أنه كان علينا أن نكثف إجراءاتنا من خلال استعراض القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وهناك عدد من الفقرات الجديدة في قرار اليوم التي تتناول الاتجاهات الإرهابية الأخيرة. وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على الفقرة ٣٩، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو المنتقلين، والفقرة ٣٦ بشأن سجلات أسماء الركاب. ففي حين يعاني تنظيم داعش من نكسات عسكرية في العراق وسورية، ينتشر خطره عالميا. إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يعودون إلى بلدانهم الأصلية ويمرون عبرها، حيث يسافرون أو ينتقلون إلى بلدان أخرى.

وعلى سبيل المثال، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره (S/2017/467) المؤرخ ٣١ أيار/مايو، فقد زاد مستوى

التهديد في جنوب شرق آسيا بسبب المقاتلين العائدين وأولئك المنتقلين إلى المنطقة. وبالنظر إلى الطابع العالمي لهذه الظاهرة، يجب على جميع الدول الأعضاء تعزيز التدابير المتخذة ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين. وفي إطار معالجة هذه المسألة، يجب أن نضع في اعتبارنا تطور تكتيكات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك استخدامهم أساليب السفر المتقطع. وتمثل سجلات أسماء الركاب أحد التدابير الفعالة للكشف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقرار اليوم هو أول دعوة للدول الأعضاء إلى استخدام وتطوير سجلات أسماء الركاب. وتشمل هذه الوثائق معلومات عن حجوزات المسافرين، بما في ذلك مسارات سفرهم وأسماء المرافقين لهم في السفر وأساليب الدفع. ومن خلال تحليل سجلات الركاب، يمكننا كشف أنماط السفر المشبوهة وتدفق العناصر والأموال الإرهابية والشبكات الإرهابية في نهاية المطاف. وأشدد على أهمية هذه السجلات، وأشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد باستخدام نظام السجلات على استخدامه في أقرب وقت ممكن. وحسب علمي، لم تطبق سوى ١٥ دولة من بين الدول الـ ١٩٣ الأعضاء نُظم سجلات أسماء الركاب حتى الآن.

في الختام، أود أن أؤكد على أهمية الانتقال من الاعتماد إلى التنفيذ. واليابان مستعدة دائما للتعاون الوثيق مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز قدراتها في هذا المجال. ويجب علينا أن نتحد ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية الأخرى من خلال تنفيذ قرار اليوم، فضلا عن القرارات ذات الصلة، بغية مواصلة تعزيز تدابيرنا لمكافحة الإرهاب.

السيد مصطفى (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على الجهود التي قام بها لتيسير المفاوضات بشأن هذا القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) الهام الذي اتخذناه اليوم، والذي يُعتبر – في تقديرنا – أحد أهم قرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب. ولا جدال في أن القرار يتضمن أحكاماً هامّة للغاية، وذلك على غرار تلك المتعلقة بالجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، إضافة إلى العديد من الفقرات الهامة التي تفرض التزامات على كافة الدول لمنع تمويل الإرهاب أو إمداده بالسلاح أو غير ذلك من أشكال الدعم الأخرى.

ونود في هذه المناسبة ودون إطالة أن نؤكد على نقطتين هامتين:

الأولى، أنه من الضروري لكي تؤتي جهودنا ثمارها في مجال مكافحة الإرهاب أن نتبع نهجاً شاملاً قائماً على مكافحة الإرهاب، أينما وجد، وضرورة التصدّي لكافة الأسباب المؤدية للإرهاب دون استثناء.

أما النقطة الثانية التي نودّ التأكيد عليها، والتي لمسناها بشكل أكبر منذ بدء عضويتنا في مجلس الأمن، فهي ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات المجلس وبخاصة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وضرورة وجود محاسبة من جانب المجلس للدول التي لا تمتثل لتلك القرارات. فليس من المعقول أو المقبول، في الوقت الذي يقوم فيه مجلس الأمن باتخاذ قرارات تبني الإطار القانوني والعملياتي لمكافحة الإرهاب، أننا نجد أن الأنظمة الحاكمة لحفنة من الدول تضرب هذا الإطار بمعاول الهدم، وذلك بانتهاكاتها المستمرّة لقرارات المجلس بشكل علني يصل إلى حد الوقاحة ودون أية خشية من المحاسبة. وذلك باستمرارها في تمويل الإرهاب وإمداده بالسلاح وتوفير الملاذ الآمن له،

وهو الأمر الذي يتجسّد، على سبيل المثال لا الحصر، في تبنّي النظام الحاكم في قطر لسياسة دعم الإرهاب، بتمويله وإمداده بالسلاح، وبتوفير الملاذ الآمن وبالتحريض، سواء كان ذلك في ليبيا أو سورية أو العراق أو في دول أخرى، فهي سياسة يمارسها النظام القطري، وهو يعتقد أن المصالح الاقتصادية واختلاف التوجهات السياسية قد تحول دون محاسبته من جانب

مجلس الأمن، محاسبته على انتهاكاته لقرارات المجلس. إن حقيقة الأمر هي أن استمرار هذا الوضع المشين غير ممكن، وليس من المتصوّر استمرار الصمت وغياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في المجلس لجعل قراراته فعالة وتؤدي إلى وقف أي انتهاك أو خرق لها.

في النهاية، أؤكد على أن مصر ستحافظ دوماً على التزامها بأن تكون في طليعة جهود المجتمع الدولي لهزيمة الإرهاب، مع احترام القانون الدولي وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بالإجماع وتشكر الولايات المتحدة على عرض القرار وعلى تيسير العمل الهام المضطلع به أثناء المفاوضات. وفي يوم الجمعة الماضي، خلد بلدي الذكرى السنوية الأولى للهجوم المأساوي الذي وقع في نيس في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦، والذي أودى بحياة ٨٦ شخصاً من مختلف الجنسيات. إن هذه الذكرى، فضلاً عن العديد من الهجمات الإرهابية الأخيرة في جميع أنحاء العالم، تذكرنا بالمدى الذي يجب أن نظل متحدين فيه وحازمين في كفاحنا ضد الإرهابيين، الذين يسعون إلى تدمير أسلوب حياتنا وحريتنا.

إن عمل المجتمع الدولي ضد داعش يؤتي ثماره، وهذا جدير بالملاحظة. ففي الميدان، ظلت داعش تعاني خسائر كبيرة في العراق وسورية. وانتصار القوات العراقية في الموصل آتٍ. وهذه نقطة تحول رئيسية في تطوّر النزاع، بينما لا تزال المعركة في الرقة تحرم تلك المجموعة من ملاذها الآمن هناك. ومؤخراً، اجتذبت داعش فعلاً عدداً أقل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الأمر الذي يكتسي أيضاً أهمية رئيسية.

ولكن، كما نعلم، لا يتطلّب الأمر أحياناً سوى فرد واحد لتنفيذ هجوم إرهابي. ويظلّ هذا التهديد معقداً ومتعدد الجوانب. ولذلك يجب أن نواصل اتخاذ تدابير تتناسب مع التهديد الذي نواجهه. وهذا يعني أن علينا أن نواصل اتخاذ إجراءات في مجالات عدة. إن مكافحة الدعاية ونشر نزعة التطرف عبر الإنترنت وتعطيل المصادر المالية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية والتحضير لعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب هي أولويات ثلاثة، دون استثناء، في هذا السياق.

يسمح لنا القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو اليوم، باستكمال نظام الجزاءات ضد تنظيمي داعش والقاعدة، بغية تحسين مراعاة تطور التهديد وتنقيح أولوياتنا ككل. إن القرار – وأود تسليط الضوء على هذه النقطة – هو خطوة حاسمة في جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب، الذي يجب أن يوحّدنا أكثر من أي وقت مضى.

وأؤكد لكم التزام فرنسا التام بمكافحة الإرهاب بشكل عام، ولا سيما ضد داعش.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر الولايات المتحدة على عرض القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) اليوم، الذي يحسّن الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي.

وترحب السويد باتخاذ قرار اليوم بالإجماع وبأوجه الاستكمال الفنية لنظام الجزاءات. وبما أن تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والقاعدة يضعان استراتيجيات جديدة ويتكيفان مع المشهد المتغيّر، يجب تعديل نظام الجزاءات بغية التصدي بفعالية للتهديد الذي تشكله تلك الجماعات. وبصفة خاصة، نرحب بالإضافات الموضوعية فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، مع ربط نظام الجزاءات بالقرار التاريخي ٢٣٣١ (٢٠١٦). مرة أخرى، أعاد مجلس الأمن تأكيد عزمه على النظر في فرض جزاءات محددة الهدف على الأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة والضالعين في الاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة والعنف الجنسي في حالات النزاع.

إن مكتب أمينة المظالم دليل على التزام المجلس باستيفاء الشروط الواجبة، ولا غنى عن المكتب لفعالية نظام الجزاءات. ونود في هذا الصدد اغتنام هذه الفرصة لنهنئ أمينة المظالم، كاثرين مارشي – أويل، على تعيينها الهام كرئيسة للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً، ونشكرها على عملها الممتاز. ونطلب إلى الأمين العام والأمانة العامة تيسير انتقال سريع.

السيد بيداجيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا باتخاذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي شاركت في تقديمه. ويهدف القرار إلى تحديث وتوسيع الإطار القانوني الدولي للنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)/وتنظيم القاعدة. وتنفيذه الآن أمر بالغ الأهمية. إن استمرار الضغط العسكري على داعش، وكذلك استنفاد موارده المالية، قد قلل ولكنه لم يُزل قدرة التنظيم على تمويل مؤيديه خارج منطقة النزاع وعلى تنفيذ هجمات على المدنيين.

ولا يزال بوسع داعش الاعتماد على مصادر تمويل عديدة، من بينها حصوله على الدخل من الإيرادات المتأتية من تهريب الآثار واستغلال الموارد المعدنية والاتجار بالبشر، بين موارد أخرى.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) شهد الطابع العالمي للتهديد الذي يشكله الإرهابيون تغيرا وأصبح المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة، بما في ذلك زيادة تدفق العائدين من صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وإساءة استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي من قبل الإرهابيين، واستغلال شبكات الاتجار بالبشر. ويسلِّم القرار الجديد بهذا السيناريو الناشئ علاوة على التصدي له بطريقة منسقة من جانب المجتمع الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن تتصدر الجهود المبذولة لتعزيز التعاون في هذا المجال.

وخلال سعيها لتعقُّب تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتصدي له، اعتمدت بعض الدول الأدوات الملائمة لذلك مثل توافر المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجلات أسماء الركاب. وتعدُّ هذه الأدوات وسيلة هامة للسيطرة على تحركات الإرهابيين وتجنيدهم بمزيد من الفعالية. وندعو الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفيرها. واتخذت الدول الأعضاء خطوات ملموسة أيضا لتعزيز علاقتها مع القطاع الخاص بهدف التصدي لاستخدام الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتكتسي هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص أهمية قصوى، ليس في مكافحة تمويل الإرهاب فحسب، بل أيضا في تعقُّب وحذف قوائم اتصالات الإرهابيين من الشبكة الإلكترونية.

وفيما يتعلق بتزايد القلق من احتمال استفادة الإرهابيين من الاتجار بالأشخاص، فإن ما يؤسفنا أنه صيغة القرار لم تكن أكثر صرامة في هذا الشأن، أي التشديد على استغلال شبكات الاتجار بالبشر في مناطق النزاع، والصلة المحتملة بين تلك الممارسة البشعة وتمويل المنظمات الإرهابية.

ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي وضع استجابة فعالة ومنسقة للتهديد الإرهابي بغرض إزالة أي ثغرات. ولا يزال من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين وكالات القطاع العام على الصعيدين المحلي والدولي معا، فضلا عن تمكين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات بغرض تحسين تبادل المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب. وتعرب إيطاليا عن التزامها التام بالتعاون الدولي في المجالين القضائي وإنفاذ القانون في إطار التحقيقات عبر الحدود الوطنية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تقدير إيطاليا العميق للعمل الذي اضطلع به فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وكذلك للدور الهام الذي يؤديه مكتب أمين المظالم في جهوده الرامية إلى كفالة الشفافية ومراعاة الأصول القانونية في المحاكمات.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ترحب السنغال باتخاذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) الذي كان لنا شرف المشاركة في تقديمه. وبالتالي، أود أن أشكر وأهنئ وفد الولايات المتحدة الأمريكية على قيادته في المشاورات، وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على إسهاماتهم التي أثرت النص الذي اعتمدناه للتو بفقراته الـ ١٠٥ ومرفقاته الـ ٣ التي أسهمت في توسيع نطاق الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب.

ويشير القرار، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى تدابير عديدة ومعقدة يتعين تنفيذها في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، والأفراد والجماعات والكيانات المتصلة بهما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وسواء كان الإرهاب قائما في الشبكات الخفية، أو في تربة منطقة الساحل الحجرية، فإن مكافحته تتطلب توفر الوسائل والتقنية، فضلا عن التنسيق والشراكة. وهنا يجب تكثيف التعاون الدولي لأجل مساعدة أقل الدول والمناطق نموا على فهم تعقيدات مكافحة الإرهاب، وبالتالي مساعدتها على أن تكون أكثر فعالية في كفاحنا المشترك.

وفي هذا السياق الذي تعينت فيه على المجتمع الدولي مواجهة مشكلة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أكثر من ذي قبل، فإن القرار يعزز الأحكام المتعلقة بمكافحة تلك الظاهرة الخبيثة. وذلك هو الأساس المنطقي للتأييد الذي أبدته السنغال أثناء المشاورات، واضعة في الاعتبار نطاق هذه الظاهرة وكثافتها في أفريقيا – من القرن الأفريقي إلى منطقة الساحل، بما في ذلك حوض بحيرة تشاد والمغرب.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بالإجماع والذي يمدد الجزاءات المفروضة من جانب الأمم المتحدة على تنظيمي داعش والقاعدة. ويأتي اعتماد القرار هذا في لحظة هامة من كفاح المجتمع الدولي ضد داعش. ويمثّل تحرير الموصل بعد معركة طويلة حامية معلما هاما في الكفاح ضد داعش في العراق. وأود أن أشيد بشجاعة وتضحية القوات العراقية التي جعلت ذلك ممكنا. وفي سوريا بدأت العمليات أيضا ضد مدينة الرقة، وليست سوى مسألة وقت قبل أن يرى داعش انهيار ما يسميه بالخلافة. ولكن، كما سمعنا من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية فيلتمان في إحاطته الإعلامية إلى المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.7962) فالآن ليس وقت الرضا عن النفس، بل إن علينا التحلي باليقظة والحزم.

ولن ينتهي الكفاح ضد داعش في العراق وسوريا فحسب. فحتى إن تمكنا من هزيمته هناك، فإن علينا أن نواجه بحزم الخطر الذي يمثّله داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من جماعات وكيانات في أجزاء أخرى من العالم. ولذلك السبب، ما تزال الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدةأداة هامة. وللسبب نفسه ترحب المملكة المتحدة باتخاذ هذا القرار. فهو يُحكِم قبضتنا على تلك الجماعات ويكفل وفاء الإجراءات التي نتخذها بالغرض. ونرحب على وجه الخصوص بالتسميات الثماني الجديدة التي اُعتمدت اليوم. وتشمل تلك التسميات: الواجهات التي تعمل من خلفها الجماعات الإرهابية، وشركات غسل الأموال، والزعماء الإرهابيين، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويؤكد التنوع الذي يتسم به هؤلاء المقاتلون – من سوريا والعراق وروسيا وإندونيسيا – أنه يشكّل تهديدا عالميا بالفعل ويقتضي التصدي له على نطاق عالمي أيضا.

وما تزال المملكة المتحدة تواصل العمل مع شركائها، ليس فيما يتعلق بالجزاءات فحسب، بل أيضا في سائر جهودنا الرامية إلى مكافحة هذا التهديد الإرهابي. ويعني ذلك تقديم داعش إلى العدالة، ووقف تمويل الإرهاب، وإدارة الخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، فضلا عن التصدي للتطرف عبر الشبكة الإلكترونية. صحيح أن هذه معركة طويلة، بيد أن بوسعنا معا أن نهزم آفة الإرهاب هذه وأن تسود قيمنا الجماعية. ويعدُّ القرار الذي اتخذناه اليوم جزءا هاما من ذلك الجهد.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

ترحب الصين باتخاذ المجلس القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بالإجماع. ويقينا أن الإرهاب عدو مشترك للبشرية قاطبة. وتدعم الصين المجتمع الدولي في تنسيق أنشطته واعتماد نهج متكامل وفعال لتعزيز التعاون ضد الإرهاب، وخاصة استخدام الإنترنت من قبل الإرهابيين لنشر الأنشطة الإرهابية وتنظيمها والتحريض عليها، علاوة على تمويل الإرهاب وعودة المقاتلين الإرهابيين.

ويجب علينا في مجال مكافحة الإرهاب أن نواصل تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة كاملة، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق الدولي على نحو فعال. وتعدُّ اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات آلية هامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في ميدان مكافحة الإرهاب. وتقدم الصين الدعم إلى اللجنة في تعزيز الاتصالات مع البلدان المعنية وتعزيز التعاون مع آليات مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وفقا للولاية المسندة إليها من قبل المجلس. ويجب على اللجنة أن تعمل باستمرار على تحسين فعالية عملها بحيث يمكنها الإسهام بقدر أكبر في تعزيز هدف مكافحة الإرهاب.

ويحدونا الأمل أيضا في امتثال الدول الأعضاء والأمانة العامة امتثالا صارما للقرار ذي الصلة وكذلك للنظام الداخلي للجنة، فضلا عن مواصلة تقديم الدعم والتعاون مع اللجنة في عملها كي نتمكن معا من الدفاع عن سلطة وفعالية نظام الجزاءات.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.